تقويم (المكتبة البلقينية) الصادرة عن أروقة للدراسات والنشر سنة ١٤٣٦هـ
الحلقة الأولى
حول تحقيق كتاب «ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني»
كتبه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فهذا نقد علمي محرر لما صدر عن دار أروقة سنة ١٤٣٦هـ تحت عنوان: (المكتبة البلقينية)، نتناول مجلداتها العشر بالنقد؛ إذ وقع فيها الكثير من الخطأ، مع التحريف والتصحيف والسقط! وذلك على ضروب وأنواع وألوان!

تفاجأتُ باتصالٍ هاتفي من هيئة الكتاب والسنة بدولة الكويت الحبيبة، بأن بين أيديها عشرة مجلَّدات من تراث البلاقنة[(١)]، وهي –أعني: الهيئة– هي الجهة التي كنت قد رتبتُ نشر تراث البلاقنة معها.

وكان قد نُمي إلي –قبل ذلك– أنَّ مجموعة من الباحثين يعملون على خدمة تراث شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وولديه جلال الدين عبدالرحمن وعلم الدين صالح، وكنتُ أقول: (زاد النور نورًا)، والمجال فسيح يتسع طبعات من كتب هذا الإمام الجهبذ الذي لم يعط –يا للأسف– حقه من البحث والعناية إلى غاية هذه الساعة!

---

(١) قبل أن تظهر للمكتبات، وهي-على ما في الاتصال- أول نسخة تظهر للوجود، فطار بها المشرف من بيروت إلى الكويت، إبان معرض الكويت الدولي.

وظهرت (المكتبة البلقينية) بمجلداتها العشر، بثوبٍ زاهٍ قشيب، وبتحقيق مجموعة من الإخوة الباحثين، والرسائل التي فيها هي مدرجة في مشروعي الكبير في خدمة تراث البلاقنة، وكنتُ قد فرغتُ من بعضها قبل أكثر من خمسة عشرة عامًا من تاريخ نشرتهم! ولم أجد فيها زيادة عما قمتُ به، بل وجدتُ –ولله الحمد والمنة– عندي زيادات كثيرة عما فيها؛ سواء فيما يخص القسم المشترك في النسخ المعتمدة في التحقيق، أو فيما أضفتُه من تحقيق لرسائل لم يقفوا عليها، أو من دراسات استقرائية جادَّة تخص ترجمة السراج عمر وولديه عبدالرحمن وصالح، سيأتي بيانها لاحقًا عند تعريفي بمشروعي الكبير عن تراث البلاقنة، كل في محلِّه.

تتفاجأ أن على الغلاف الداخلي من أول مجلد فيها ما رسمه: (المكتبة البلقينية، مشروع علمي يجمع آثار الأسرة البلقينية، وعلى رأسها الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني وولداه الإمامان جلال الدين وعلم الدين، وتنشر هذه الآثار محققة مخدومة بأقلام ثلة من المحققين الأكفاء.

المشرف العام ومنسق الفريق العلمي د. إياد أحمد الغوج).

قولهم: (يجمع آثار الأسرة البلقينية)؛ فالمعلمة المنشورة في (١٠) مجلدات سنة ١٤٣٦هـ عن دار أروقة لم تجمع عُشر معشار تراث السراج وولديه، وما له أصول محفوظة.

ولا أكتم القارئ من مفاجئتي الشديدة على جرأتهم وعجلتهم في نشر هذا القسم لا بالحلة الزاهية التي ظهرت فيها، وإنَّما في المادة العلمية التي ظهرت في بعضها على وجه يخالف الأصول العلمية في التحقيق، وبرز هذا جليًّا في أول عملين؛ وهما: «ترجمة سراج الدين البلقيني» و«ترجمة جلال الدين البلقيني»، كلاهما من تأليف علم الدين صالح البلقيني، إذ لم يعتمد محقِّقا هذين الكتابين إلا على أصل

واحد، ومثل هذا يُظهر الفرقَ جليًّا بين ما في الأصلين المعتمدين في التحقيق وبين ما في المطبوع!

واعترى هذه (المجموعة) -بالجملة- **خلل منهجي في التعامل مع النص، وعجلة شديدة في النشر**، مما ترتب عليه أخطاء فادحة في التحقيق، وسأبسط ذلك فيما يخص كل كتاب على حدة، فيما يسمح به وقتي، مراعيًا عدم الاستقصاء، مكتفيًا بالتمثيل.

همِّي في هذه الأوراق بيان الخلل في تحقيق ما نشرته دار أروقة سنة ١٤٣٦هـ من مجموعة كتب لشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وولديه جلال الدين عبدالرحمن وعلم الدين صالح.

وهذا **الخلل** له أسباب كثيرة؛ من أهمِّها: توزيع هذا التراث بين يدي جماعة من الباحثين، فكانوا فيما بينهم في بعض المواطن متضادين، وفاتهم بسبب هذا التوزيع خير كثير! سيأتي الكشف عن بعض جوانبه.

فلم تجد واحدًا من العاملين على خدمة تراثه، أَلَمَّ به وبأحواله وكتبه على وجه فيه تدقيق وإحاطة، ولذا فكلٌّ كتب ما تيسر له دون دراسة فيها استيعاب لأحواله وكتبه وتراثه!

وزاد الطين بلَّة، والمرض علَّة: أن بعض المحققين لم يدقق في الأصول الخطية للكتاب البتة (١)، وعولجت كثير من الإشكالات التي اعترضته بمعزل عن النظر في الأصول، وظهر هذا جليًّا في «ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» وبعض مجلدات من «التجرد والاهتمام»، ومما يساعد على الجزم بذلك أن بعض الكتب ليس لها إلا أصل خطي واحد، والبحث محصور في هذا الأصل.

---

(١) أي: اعتمد على منسوخة غيره من الأصول! واعتمد في تقويم النص على مهارته في اللغة!

ومن المعلوم أن أسهل طريق وأقربه لتعقب المحقِّق هو وجود أصول خطية أدق أو أوضح أو أكمل من النسخة التي اعتمدها؛ فهذه طريقة سهلة ومهمة لتعقب المحقِّق.

أما أن تتعقَّبه والأصل الذي تراجعه هو الذي اعتمده؛ فهذا يدل على غفلة، وعدم دُربة أو معرفة كافية في التحقيق

ومن **الخلل المشترك في العمل كلِّه**: عدم دراسة الأصول المعتمدة في التحقيق والتعريف بها، بل حصل إثبات مصورات كنماذج لبعض الرسائل، وما في التوصيف يخالف ما فيها!

ومن **الخلل** -أيضًا-: الاعتماد على نسخ خطية وقع طمس وحذف متعمد من مصوَّراتها، فلم يعتمدوا على مصورات مأخوذة من الأصول مباشرة.

ومن **الخلل** -أيضًا-: العجلة وعدم إعطاء التحقيق ما يستحق من النظر والتدقيق؛ ولذا تجد فيه تقريرات سريعة، وكأن بعض الذي نشر من المسوَّدات، ولم يأخذ حقه من المقابلة!

ومن **الخلل**: فَوتهم اعتماد نسخ أخرى، واكتفاؤهم في بعض الأعمال على نسخة واحدة، ويكون فيها نقص وتصحيف وتحريف .

ومن **الخلل**: عدم اعتماد المنهج العلمي في التحقيق في غالب مجلدات (المجموعة) العشر؛ فهناك قلم غريب دخل على الأصول، فغيَّر وبدَّل، من دون أدنى إشارة إلى ذلك.

ومن **الخلل**: التعاليق في الحواشي بأشياء تنبئ عن عدم معرفة بالبلاقنة.

ومن **الخلل**: عدم العناية بما يخدم الكتاب بالنظر في الجهود التي قامت حوله؛ من بيان مؤاخذات، أو قيام جهود تتمِّم ما قام به السراج البلقيني أو ولداه.

انعكست هذه الأسباب -مجتمعة أو مفترقة- على ظهور خلل وخطأ وغلط في محال كثيرة جدًّا من (المكتبة البلقينية)، تعدَّت أن تكون عدم إحسان لقراءة كلمة أو كلمات، أو إثباتها على خلاف ما في الأصول!

ليس همِّي هنا الكلام في الأشخاص، وهل هم (أكفاء) أم لا؛ فيحكم بهذا القارئ الموفَّق، والخبير المطَّلع، ولكن تعليقاتي منصبَّة على ما بين يدي من عمل، والفروق التفصيلية في القسم المشترك بين مشروعي وبين ما نشر في (المكتبة البلقينية) لا تُعرف إلا بالنظر فيه: كتابًا كتابًا، مع المقارنة بين النسخ، وحينئذ يدرك القائم بذلك عمق الخلل في بعض البنود المتقدِّم ذكرها.

الخطأ لا يسلم منه أحد من البشر، إن وقع فلتة أو قلَّ، مع سلامة أصول التحقيق، أما أن يصل الخلل إلى أصول التحقيق؛ فهذا الذي ينبغي أن يُحذر منه، وكذلك إذا كثُرت الأخطاء، وأصبحت فيها تجاوزات، وغُطِّيت السوآت بجمال المظهر، وتنميق العبارات!

سأتعرَّض لنقد (المكتبة البلقينية) بمجلداتها العشر: كتابًا كتابًا، معتمدًا على المنهج العلمي في النقد، بعيدًا عن الاعتساف، مقررًا – إن شاء الله تعالى- الصواب بإنصاف ، محاولًا الاختصار والإيجاز، مكتفياً بالتمثيل ، موضحاً وجه الخلل في البنود المتقدِّمة، وسأحيل في بعض الأحايين على عملي؛ إذ نُشرت هذه المجموعة بمجلداتها العشر، وكانت -ومجموعة غيرها من تراث البلاقنة- جاهزة عندي للطباعة، ولكني استفدتُ منها في مزيد تدقيق، وحسن تعليق، والحمد لله.

سيظهر نقدي لـ (المكتبة البلقينية) على حلقات، وكل حلقة تخص (عنوانًا) من الكتب التي حوتها.

تقويم (١)

سأبدأ في هذه الحلقة بنقد ما رُسِم على غلاف المجلد الأول منها: (المكتبة البلقينية ١)، وتحته: «ترجمة الإمام الفقيه العلامة علم الدين صالح بن عمر البلقيني. حققه وعلق عليه الدكتور عمر حسن القيام».

قال المحقق في (ص ١٣): «اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية فريدة مكتوبة بخط المصنِّف العلم البلقيني».

ولم يرَ غيرها! ولعل سائلًا يسأل: ألا يكفي أصل المصنِّف؟

فأقول: بلى يكفي؛ ولكن أثبت المؤلف في حواشي الكتاب بعض الإلحاقات، فلم تظهر للناسخ –ومرادي به الذي نسخ الأصل لمحقق الكتاب، وكأني به يعلق على المنسوخ، ولم يدقق في الأصل أثناء عملية التحقيق، والشواهد عليه كثيرة، يستطيع الفطِن أن يستخرجها دون كبير عناء– أو (المحقق)؛ وهذه أمثلة على ذلك:

١- ما في (ص١٠٨ س١٠) ترك بعد الكلمة الثالثة بياضًا في الأصل، وعلَّق في الحاشية الثانية: «هنا كلام في الحاشية غير واضح، ولعله: (حدثنا الإمام ... أبو الحسن علي بن ... الحداد من لفظه)»!

كذا فيه! وصوابه: (قال: حدثنا الإمام إلكيا[1] أبو الحسن علي بن محمد الطبري ببغداد من لفظه)، ولـ (إلكيا) ذكر لاحق على إثر الحديث نفسه .

---

(١) له ذكر في (ص١٠٩) على إثر الحديث، وهو من طبقة شيوخ أبي طاهر السلفي.

٢-ما في (ص١٠٩ س٢و٣): (لسبب ما احتوى من الفقهاء الأئمة عن بعض)، وعلَّق في الحاشية الثالثة على (ما احتوى): «في الأصل كلمة غير واضحة، ولعلها ما أثبتناه».

قلت:، صوابها: : (بسبب ما اجتمع فيه من الفقهاء الأئمة بعضهم عن بعض).

٣-(ص١٣٠) أول السطر الثاني: (وأخبرني بعض طلبته ...)، وأثبت في الحاشية الأولى: «في الموضع كلمة مطموسة، ولعلها (الحذاق)» .

قلت: هي (الحذق) .

٤-(ص١٣٠ س٧): (وان كان ... للمناسبة)، وأثبت في الحاشية الثالثة: «في الهامش كلمتان غير واضحتين».

قلت: هي ثلاثة، وهي: (نذكره فيما بعد) .

٥-(ص٣٠٣ س٦) في أوله: (استفهامًا فأشبهت معنى الهمزة، أو شرطًا ... معناها أو موصولة)، وفي الحاشية الأولى: «قد أخلَّ التصوير بكلمة في هذا الموطن، فلم يتبيَّن لي وجهها، ولعلها: (تشتبه)» .

قلت: صواب العبارة: (استفهامًا ناسبت معنى الهمزة، أو شرطًا ناسبت معناها معنى (إنْ) أو موصولة)، ومنه يعرف غير المقروء، مع السقط والتحريف.

٦-(ص٤١٩ س٨-١٢): «عن يحيى بن كثير(!!) عن أبي سلمة عن أبي هريرة ... بينما النبي –صلى الله عليه وسلم- بالعشاء، قال: سمع الله لمن حمده، وقال: اللهم نج عياش بن أبي ربيعة .

قال المزي: رواه البخاري في التفسير عن معاذ بن فضالة عن هشام بن [يحيى بن أبي كثير] قال: قال أبو القاسم [في أطراف البخاري] ...» .

وضع فوق الفراغ بعد (أبي هريرة) في الحاشية الثالثة: «في الأصل بضعة كلمات مطموسة لم يتم استدراكها»، وكأن المحقق يخاطب الناسخ أو الناشر!! والفراغ كلمة هي: (حديث) ووضع المحقق فوق ما بين المعقوفتين في آخر النقل السابق: «مطموسة في الأصل، وهكذا قدرناها»، وكأن المحقق لم ينظر في الأصول؛ ففيها: «حديث البخاري» .

وحتى يصبح الكلام في تقدير المحقق مفهوماً زاد من كيسه –ويصنع هذا كثيرًا كما سيأتي-: [يحيى بن أبي كثير]، علمًا أنه في مطلع النص (يحيى بن كثير) فسقط منه كلمة (أبي) .

ولا يوجد أحد من المحدِّثين اسمه (هشام بن يحيى بن أبي كثير)! وصوابه: عن هشام به، ولا داعي لما بين المعقوفتين، وسقط على المحقق: «يصلِّي» قبل قوله «بالعشاء»، ولا تفهم العبارة إلا بها، وهي موجودة في الأصل بل في الأصول!

٧-(ص٤٦٨ آخر الصفحة): (أنه قال في ...)، وفي الحاشية الثالثة: «في الأصل بضعة أسطر في الحاشية غير واضحة (مطموسة)»! كذا، ولا أدري! هل (غير واضحة) بمعنى مطموسة عند المحقق؟ هو لم يتأكد، والمطلوب التحقق ممن نسخ: الطمس أو عدم الوضوح! والصواب الأمران، فهناك طمس، وهناك عدم وضوح ويسر الله لي الوقوف عليه، وتراه في تحقيقي لـ «الترجمة»، يسَّر الله خروجها.

٨-(ص٤٧١ س١): (بعشرة أشهر ... تمام الشهر)، وفوق النقاط في الحاشية الأولى: «بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات».

قلت: بل أكثر ، وهو: (وذلك ثلاث مئة يوم باعتبار) .

٩-آخر ما في الترجمة (ص٥٦٠): (....)، وفي الحاشية الثانية:

(في الأصل بضعة كلمات غير واضحة)!

قلت: هي (وحسبنا الله ونعم الوكيل)!

فهذه تسعة مواطن استدعت الوقوف على نسخ أُخرى للكتاب، ليتم حذف الفراغات! وظهر الكتاب بها، وكانت العجلة هي سبب ذلك، وإلا فللكتاب أصول خطية عديدة، نعم؛ لا تشمل جميع الكتاب، ولكنها تخص أجزاءً حسنة منه، وبلغت عندي (٧) أصول، ووضحتها بدراسة متأنَّاة في تقديمي لتحقيق الكتاب، والله الموفِّق للصواب.

*** السقط في المطبوع**

لم يقتصر الخلل على هذا؛ وإنما فيه ما هو أخطر منه، وهو السقط الدال -على فرض تحسين الظن بالمحقق- أنه لم يراجع الأصل الخطي الوحيد عنده؛ الذي قال عنه (ص١٣):

«نسخة خطية فريدة(!!) مكتوبة بخط المصنف العلم البلقيني ...» .

السقط ظاهرة واضحة في تحقيق الكتاب، سواء كان في عدة كلمات، أو كلمة وكلمتين، بل يصل في بعض الأحايين إلى فقرات، وهذا هو الدليل والبرهان من خلال أمثلة كثيرة جدًّا، أسوق (أربعين) منها (فقط)، وسأضع السقط بين معقوفتين .

١. (ص٧٢): «بأحسن الأوصاف [و] هرعت ...» .

٢. (ص٨٣): «كما حكى [ولده] شيخنا» .

٣. (ص٨٨): «رجاله عراقيون [ما خلا الوالد]...» .

٤. (ص٨٩): «إنكم [الذين] تخطئون» .

٥. (ص١٠٩): «من الفقهاء الأئمة [بعضهم] عن بعض» .

٦. (ص١٢٧): «يحضرونه [له] يطلع» .

٧. (ص١٣٢) سقط بعد قوله «مع شدة اعتقاده في ابن تيمية»:
[وذكره الشيخ مجد الدين في كتابه «القاموس» في فصل (الباء) من (باب النون)، فقال ما نصه: بلقين، بلدة كعرنين، قرية بمصر، منها علامة الدنيا صاحبنا عمر بن رسلان»] .

٨. (ص١٥٣): «خلافًا لـ (ما في) الروضة» .

٩. (ص١٦٥): «في «شرح المهذب» [عن جماعة] فيمن ...» .

١٠. (ص١٧٥): «يرثه بيت المال [ممن لا وارث له] ...» .

١١. (ص١٧٩): «لا بد منه [لا] سيما» .

١٢. (ص١٩٧): «وكلام [جمهور] أصحابه» .

١٣. (ص٢٠٠): «قال شيخنا: [و] لا يعبر بأنها» .

١٤. (ص٢٠٤): «من التصدي للقضاء، [قال]: لأن ...» .

١٥. (ص٢١٠): «هذا [هو] الأصح، واختيار ابن ...» .

١٦. (ص٢٨٥): «العموم على حاله [للزم] من غير ...» وأسقط من الآية كلمة {ومتعوهن} بعد {فريضة} .

١٧. (ص ٢٨٧) آخر سطر: «لا تعتق مكاتبًا [لا تعتق مكاتبًا] كافرًا» .

١٨. (ص٣٠٥): «تحملين، [قال]: وقد ذكر ان مالك» .

١٩. (ص٣٠٨): «ولا استحالة في ذلك [وإنما الاستحالة أن لو كان الإثبات والنفي باعتبار واحد] فليتنبه لذلك» .
وفي آخر سطر منها: «على [إعمالها] عمل ليس» .

٢٠. (ص٣١٦): «{لو} [إلى] {آمنوا} ... {بما كانوا} [جملة] ...» .
ولا يستقيم العد بعدها إلا بإثباتها .

٢١. (ص٣١٨): «لم تجرِ مجرى الأسماء [الجامدة] أم لا» .

٢٢. (ص٣٢٣): «وظاهر قوله: [إنه منصرف] أنه تنوين» .

٢٣. (ص٣٢٤): «عن اثنين [و] اثنين، وعن تأنيث» .

٢٤. (ص٣٣٩) السطر الأول: «فقال رضي الله عنه: [فائدة] هذا الحديث».

٢٥. (ص٣٦٥): «وأخرجه أبو داود [وسكت]، أراد الشيخ» .

٢٦. (ص٣٧٣): «خمس من الفواسق [بالقتل] وربما يشعر ...» .

٢٧. (ص٣٧٤): «ويكون تقدم [فيها] لفظ ...» .

٢٨. (ص٣٧٥): «الذي جاء [بالإفراد] أولًا» وفي آخر سطر منها: «حاجًّا [قط] من المدينة» .

٢٩. (ص٣٨٨): أول سطر: «في هذه الترجمة [يقتضي] أن عيسى بن طهمان» .

٣٠. (ص٣٩٣): «عن يونس [مختصرًا] أن هرقل ...» .

٣١. (ص٣٩٦): «وفي ابن ماجه عن [العلاء بن] الحارث عن حزام بن معاذ ليس فيها حزام ...»، وزاد المحقق «في» من كيسه، وهكذا يصنع في عشرات المواطن، وسيأتي التنبيه على بعضها، وقوله: «حزام بن معاذ» فيه تحريف وتصحيف، وصوابه: «حرام بن معاوية»، وهي على الجادة في الأصل، وقوله: «حزام» في الموطن الثاني تصحيف،، صوابه: بالراء المهملة .

٣٢. في الصفحة نفسها: «في ابن ماجه في باب [ما جاء في] التطوع» .

٣٣. في الصفحة نفسها: «سفيان بن عيينة به. [و] عن أبي بكر بن أبي شيبة ...» .

٣٤. في (ص٤٠٠): «فقال: [و] عن حنظلة» .

٣٥. في (ص٤٠٣): «... ترجم له في باب العبد المشترك، وهو بعد اللعان، وقبل باب البيوع وفي ترجمة كتاب العتق وأورد في أوله طرفًا في العتق».

وهذا فيه سقط في موطنين، وخطأ في آخرين، وزيادة لا داعي لها في موطن، وصواب العبارة: «ترجم لعتق العبد المشترك، في موضعين: أحدهما بعد اللعان، وقبل كتاب البيوع، في ترجمة كتاب العتق، وأورد في أوله طرفًا في عتق أحد الشريكين».

٣٦. (ص٤١٣): «وفي بعضها: عن محمد عن [ابن أبي بكرة عن] أبي بكرة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– [وفي بعضها: عن محمد عن أبي بكرة عن النبي –صلى الله عليه وسلم–] فعلى ما وجد ...» .

٣٧. (ص٤١٤) آخر سطر: «عن أبي الجهيم [بن] الحارث» .

٣٨. (ص٤٤٢): «من جملة سرية [ابن] زيد بن حارثة» .

٣٩. (ص٤٦١): «الوجه الثالث: [إن] ...» و... {أنفسكم [هو أعلم بمن اتقى}] .

٤٠. (ص٤٦٨): «ترد في الرأس، ثم تنزل [على القلب]» .

وسقط من مطبوعه (ص٥٤٢) من مرثية سراج الدين الحمصي قوله:

ظهرت حقًّا فلا تخفى على أحد	إلا على أكمه يخشى من الهدف

وبعده في المطبوع:

ظهرت كالعمرين السابقين وقد	تَمًّا[1] بكم عَلَمًا عِلمًا وبالخَلَفِ

هذا بعض السقط في المطبوع.

* التحريف والتصحيف

(١) في المطبوع: «نما» وهو تحريف .

وقع للمحقق في مواطن كثيرة جدًّا تحريف وتصحيف، وألمح إلى سبب ذلك بقوله (ص١٦) تحت (عملنا في الكتاب): «مع نفاسة المخطوط، وكونه بخط المؤلف؛ إلا أنه احتوى على العديد من المواطن التي كانت تعتاص على النظرة الأولى، وربما أدى التسرع في قراءتها إلى الوقوع في شَرَك الخطأ، وقد ضاعف هذا من حجم المسؤولية العلمية تجاه هذا الكتاب...».

وفي هذا إلماح إلى اكتشافه أخطاء عند الناسخ للأصل الذي تسرع في القراءة، وهكذا صنع في (الجزء الأول) من«فتاوى البلقيني» و«الفوائد الجسام» -كما سيأتي في موضع كل منهما-، وصرح بذلك (ص١٧)؛ قال:
«لقد جريت في تحقيق هذا السِّفر[١] النفيس على المنهج الذي سلكته في تحقيق (الجزء الأول) من «فتاوى البلقيني» وكتاب «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبدالسلام» من حيث توفير القراءة الدقيقة للنص في المقام الأول ...» .
قلت: للأسف، لم يوفر المحقق -أو الناسخ- القراءة الدقيقة للنص، بل وقع في كثير من التحريفات، وعديد من التصحيفات، وفي تتبُّعها طول، وأكتفي بالتمثيل على خمسين (فقط) منها:

١. (ص١٠٣): «الحسين بن علي بن يعمر المصري»،، وصواب «يعمر»: (نعيم)، كما في الأصل ومصادر ترجمته .
٢. (ص١٠٥): «الوليد بن الرغبان»، صوابه: «ابن الزينبان» .
٣. (ص١٠٩): «وأعاده للأصحاب»، صوابه: «وأجازه للأصحاب» .
٤. (ص١٢٥): «الهواء مشي»، صوابه: «الهواء كما يمشي» .
٥. (ص١٢٥): «كرسي من خشب»، صوابه: «كرسي مشرف» .

(١) يريد: «الترجمة».

٦. (ص١٢٥) صدر بيت الشعر الثاني: «لؤلؤ وزبرجد»، وصوابه: «لؤلؤ وجواهر»، وهو على الصواب فيه (ص٥٠٦) .

٧. (ص١٢٦): «ثاني عشر شهر ربيع الآخر»، صوابه: «ثاني عشري»، ولا يستقيم الخبر إلا به؛ فالتاريخ المزبور حكاية رؤية رآها «ليلة الخميس؛ يعني: عشري[1] ربيع الآخر من السنة المذكورة» ولا يمكن حكايتها قبل رؤيتها على ما في مطبوع الكتاب!

٨. (ص١٣٠): «في حق الشيخ»، وصوابه: «في حقه للشيخ»، والمعنى المراد لا يستقيم بالمثبت .

٩. (ص١٣٤): «المفتي الحُجِّي»، وصوابه: «المفنَّن الحُجِّي» .

١٠. (ص١٣٩): «ولم تسمح لهم»، صوابه: «ولم يشِحْ لهم» .

١١. (ص١٤٠): «ولست بين الملوك»، صوابه: «ولست من الملوك» .

١٢. (ص١٤٢): «وأسكرني دون الحجاب»، صوابه: «دون الحباب»، وينظر تعليقي عليه، والقصيدة فيها كثير من التحريف والتصحيف، ضربنا عنها صفحًا؛ لأننا ننتخب وننتقي، وليس المذكور إلا جزء يسير مما وقفنا عليه من (التحريف) و(التصحيف).

١٣. (ص١٤٦): «وإن كان عذرًا سائغًا»، صوابه: «عذبًا سائغًا».

١٤. (ص١٤٦): «وما الدهر إلا كالمحل»، صواب «كالمحل»: «كالمحك»، ولا يستقيم إلا بالمذكور .

١٥. (ص١٥٤): «لأنه ورد في »، صوابه: «لأنه وردت» .

١٦. (ص١٦٠): «وصرفها إلى غير مصارفها»، صوابه: «في غير مصارفها» .

---

(١) زاد المحقق من كيسه: «شهر»، ويصنع هذا كثيرًا، وستأتي عليه أمثلة عديدة .

١٧. (ص١٦٦): «المشقة بالحج»، صوابه: «المشقة في الحج» .
١٨. (ص١٦٩): «مبطل للعقد»، صوابه: «يبطل العقد» .
١٩. (ص١٧٣): «لما يقتضيه»، صوابه: «لما اقتضاه» .
٢٠. (ص١٨٢): «مصنف سماه «الجواب الوجيه في ...»»، والذي في الأصل: «تصنيف سماه «الجواب الوجيه عن ...»»، وهكذا (عن) فيما تقدم (ص١١٧) لما سرد مصنفاته .
٢١. (ص١٨٣): «ويعضيها»، صوابه: «ويفضُّها» .
٢٢. (ص١٨٧): «لا قبل الجنوان»، صوابه: «لأقل الجنون» .
٢٣. (ص١٩٥): «حيث منعه من الميل عن الوجوب»، صوابه: «ومن تبعه من الميل لعدم الوجوب» .
٢٤. (ص١٩٥): «ضرب الأذنين فيبسا»، صوابه: «فيبستا» .
٢٥. (ص١٩٦): «سرق ربع سبيكة»، صواب «ربع»: «ربعا» .
٢٦. (ص١٩٩): «التعليل تمليل»، صوابه: «التعليل عليل» .
٢٧. (ص٢٠٥): «لجمع من العلماء»، صوابه: «لجمع من الطريقين» .
٢٨. (ص٢٠٦): «اعتبرها شهرًا»، صوابه: «اعتبر أشهرًا» .
٢٩. (ص٢١٦): «أنه إذا يجوز»، صوابه: «أنه أداء يجوز» .
٣٠. (ص٢٢١): «وتعلقه في الإجزاء»، وصوابه: «وتعلقه بالإجزاء» .
٣١. (ص٢٢٢): ««أو عينه» خطأ»، صواب «خطأ»: «غلط» .
٣٢. (ص٢٢٣): «فليس في العينين»، صوابه: «فليس للعينين» .
٣٣. (ص٢٢٥): «وإن كان له قريب»، صوابه: «وإن بان له قريب» .
٣٤. (ص٢٢٦): «وصية لم يرثها»، صوابه: «لم يملكها» .

٣٥. (ص٢٥٣): «وهو أخصر من باب الوكالة»، وصواب «أخصر»: «أخص» .

٣٦. (ص٢٥٥): «معلومًا بالجزئية»، صوابه: «معلومًا بالجزية».

٣٧. (ص٢٦٥): «يظن أنها»، صوابه: «يظنها» .

٣٨. (ص٢٦٩): «اللازمة من الحالتين»، صوابه: «اللازمة من الجانبين» .

٣٩. (ص٢٨٤): «يتفق لما قبله ولما بعده، وهو إطعام المساكين فلا يعطى الأكل»، وصواب العبارة: «صفة للهدي ولما بعده، وهو إطعام المساكين فلا يعطى الإطعام» .

٤٠. (ص٣٠٨): «عمر بن أبي ربيعة»، صوابه: «عمرو بن أبي ربيعة» .

٤١. (ص٣٢٠): «التنصيص فيهما»، صوابه: «التثنية منهما» .

٤٢. (ص٣٢٨): «نحو ضبين»، صوابه: «نحو ضئين» .

٤٣. (ص٣٤٧): «إن الحكم في ذلك»، صوابه: «إن الحكمة من».

٤٤. (ص٣٥٦): «مسألة استعمال الماء»، والصواب بدل «الماء»: «الناقص» .

٤٥. «إذا لم يجد إلا إزارًا فليلبس السراويل»، صوابه: «إذا لم يجد الإزار ...» الخ، وهو حديث نبوي صحيح.

٤٦. (ص٣٨١): «بهذا الخبر على أن المشركين»، وصواب «الخبر»: «الحديث» .

٤٧. (ص٣٨٢): «عن حفص عن أم عطية»، صواب «حفص»: «حفصة»، وهكذا هو في «صحيح مسلم» (١٩٤٢).

والتحريف والتصحيف الواقع في الكتاب في أسماء الرجال منتشر، مع أن في الحواشي توثيقًا، فلم يستفد منها المحقق في فحصه لتقويم النص عنده، وموافقته للأصل الخطي بين يديه.

٤٨. «هذا مرسل، قال القطان: روي عن أنس فيما قيل فيكون تابعيًّا أو أكثر ... قال فيه سمعت أنه من سادات المسلمين ...»، وصوابه: «هذا مرسل، غالب القطان روى عن ... تابعيًّا وأكثر ... قال فيه شعبة: إنه من سادات ...» .

٤٩. (ص٤٣٢): «محمد بن ابراهيم السهمي»، وصوابه: «التيمي» بدل «السهمي» .

٥٠. (ص٤٣٧): «بأحد وهو يسير»، وصوابه: «بأحد وهو يسند».

في أمثلة أخرى عديدة، لا يتسع المقام لبسطها، وإنما هي أمثلة للتدليل على العجلة، وعدم حسن الاستفادة من الأصل الخطي الذي بين يدي محققه، وهو أصل المصنف وبخطه .

ومما **يعاب على المحقق أنه زاد من كيسه على النص كلمات وحروفًا في مواطن عديدة، وهذا بعض منها**، ووضعتها بين معقوفتين:

١. (ص٨٠): «عطاء بن أسلم [بن] أبي رباح» .

٢. (ص١٠٥): «أبو العباس [بن] أحمد بن علي بن هاشم المقرئ» .

٣. (ص١٠٧): «أبو بكر [بن] القاسم بن عبدالله بن عمر النيسابوري» .

٤. (ص١٣٧): «[قال هذا الرجل]: فأخذت هذا الرجل ...» .

٥. (ص١٧٥): «صحة الوصية [للمكاتب] ....» .

٦. (ص١٨٣): «[أهلية] تملكه» .

٧. (ص١٩٨): «[حيث] غلب على ظنه [أو نحو ذلك]» .

٨. (ص٢٠٩): «الحل مطلقًا، والتحريم [مطلقًا]» .
٩. (ص٢٢٥): «وقد صرح بما ذكره الرافعي: [و] الروياني» .
١٠. (ص٢٣٧): «وبذلك [قد] صرح البغوي...» .
١١. (ص٢٤٤): «[وأما] قوله: «فيفديه ...ربع الغرة، [و] لكن إنما ذكر ...»» .
١٢. (ص٢٨٧): «{[و] إذا طلقتم النساء} ... وجعل قوله [تعالى]...» .
١٣. (ص٣٢١) : «هذا [أمر] مردود، فإنه الظاهر من اللفظ ...».
١٤. (ص٣٤٠): «حديث [ابن] أبي أسامة ليس فيه» .
١٥. (ص٣٥٧) آخر الصفحة: «وقد [قدم] ذكره» .
١٦. (ص٤٦٥): «غزوة غزاها [النبي] صلى الله عليه وسلم» .

ومن الجدير بالذكر أنه زاد في مواطن يسيره «الوالد» ونص في الحاشية: «زيادة يقتضيها السياق، لعدم اللبس والإيهام»؛ كما تراه في (ص٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠)، وهنالك عشرات المواطن أهملت فيها لفظة (الوالد) وكان ينبغي إضافتها –قبل وبعد-، والحق أن اللبس والإيهام غير واردين البتة، ولا داعي لمثل هذه الزيادات.

نعم؛ أضاف المحقق عبارات –أو كلمات- مهمة سقطت على صالح، وزادها من «ترجمة عبدالرحمن» التي هي أصل «ترجمة صالح»، إذ كلاهما –وهما أخوان من أبٍ- ترجم لأبيه، وعبدالرحمن السابق، ولحق صالح، وأخذ ترجمة أخيه، وزاد عليها، والسياق يقتضي إثباتها، والكلام لا يستقيم إلا بها تارة، ولوجود متعلق للكلام المحذوف في بقية السياق، وأحسن

المحقق في إثبات الزيادات، ونص على ذلك في الحاشية، كما تراه في (ص٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦) .

ولكن فاته ما هو مثله في مواطن عديدة جدًّا، فكان ينبغي أن يضاف إلى السياق، ليتم الكلام، ويظهر المقصود، وهذه بعض الأمثلة، والزيادات التي من «ترجمة السراج البلقيني» لعبدالرحمن بين معقوفتين:

١. (ص٢٦١): «فإذا قلنا: قضاء من باب أولى، [وإن أريد أن رمي اليوم نفسه لا يتقدم على الزوال] ، فهذا صحيح، ...» .

٢. (ص٢١٧): «والسبعة إنما هي [القيمة بعد إسقاط الأرش، وليس ذلك بمعتبر، وإنما المعتبر] ثلث القيمة عند جنايته، ...» إلى آخر كلامه .

٣. (ص٢١٩): «ثم اشتراه بعد الرد إليها، [صحَّ، وإن رأى الفأرة دون المسك، ثم أراه بعد الرد إليها]، فإن كان رأسها مفتوحًا، ...» إلى آخر الكلام .

٤. (ص٢٣٤): «ولو تلف العبد قبل [القبض] استردت ...» .

٥. (ص٢٩٧): «قد سن الرسول صلى الله عليه وسلم [ ] السنة الناسخة لجاز أن ...» .

٦. (ص٣٠٥): «ولم أر أحدًا خرج [ذلك] ...» .

٧. (ص٣٠٨): «دليلًا على [إعمالها] عمل ليس» .

٨. (ص٣٢٢): «إن ما[1] ذكره المازني من نصب صفة أي؛ مثل: (يا أيها الناس) بالنصب [مسموع] ...» .

٩. (ص٤٠٥) أول سطر: «عن مالك ابن بجينة [وأهل الحجاز قالوا في نسبته عبدالله بن مالك بن بجينة] وهو الأصح ...» .

---

(١) كذا عنده، وصوابها في الأصل: «مما»، وأهملنا من بابتها الكثير.

١٠. (ص٤١٩): «عن أبن أبي ذئب [عن الزهري] عن أبي سلمة ...» .

والعجب من المحقق! فإنه اعتمد في مواطن يسيرة على بعض المصادر في تصويب أخطاء صالح لما ند قلمه؛ مثل:

١. (ص٢١٢) صوب من «البيان» للعمراني و«حاشية الروضة» للبلقيني.

٢. (ص٢١٣) صوب من «حاشية الروضة» للبلقيني .

٣. (ص٢١٥) صوب من «حاشية الروضة» للبلقيني .

وهكذا صنع في (ص٢٢٠ ، ٢٢١) .

وكان ينبغي للمحقق أن يعتمد المصادر لتقويم النص، وهذه أمثلة على ذلك:

١. (ص٨٧): «أبو الخطاب عمر بن محمد الحساني»، وصواب كنيته: «أبوحفص» كما في مصادر التراجم، وإن وقعت بالتحريف في الأصل! ومثلها ما في:

٢. (ص٨٩): «محمد بن أبي يزيد»، صوابه: «ابن أبي زيد» .

٣. (ص٩١): «علي بن سعود»، وأثبت المحقق في الحاشية: «كذا وقع مضبوطًا في الأصل الخطي».

قلت: نعم؛ وهو خطأ، فلماذا لا يصوب، أو ينبَّه عليه؟!

٤. (ص٩٤): «عن أبي جعفر محمد بن أحمد الكراني»، كذا في الأصل، وصوابه ما في المصادر؛ وهو: «عن أبي عبدالله محمد بن حمد الكراني» .

٥. (ص١٠٤): «ثبابة بن يزيد»، صوابه: «نباتة بن يزيد» كما في المصادر.

٦. (ص١١٠): «علي بن أحمد بن محمد بن بنان»، وصواب «بنان»: «بيان».

وعجبي لا ينتهي من الخطأ الذي عند المحقق مع أن الصواب ما في الأصل! وكذا في المصادر التي أثبتها في الحاشية، وهذه أمثلة يسيرة من التعامي عن الصواب في هذا النوع:

١. (ص٣٩٢): «حدثنا عمر بن الشريد عن أبيه»، صوابه: «عمرو»، وهو مذكور بعد سطر على الجادة .

٢. (ص٣٩٥): «حزام بن حكيم»، وكرره هكذا ثلاث مرات، وصوابه: «حرام» براء مهملة .

٣. (ص٣٩٨): «.. عن يحيى بن قزعة عن مالك وعقبة، وقال الليث..».
وصواب «وعُقْبَة»: «وعَقِبهُ»، وهو ليس اسمًا، ولا وجود له في المصادر المذكورة .

٤. (ص٤٠٠): «وعن حنظلة وعن سالم»، وصوابه –كما في الأصل والمصادر–: «وعن حنظلة عن سالم» .

٥. (ص٤٠٤): «قال المزي في ضمن كلامه: مسعود وأهل العراق»، وصوابه ما في الأصل والمصادر: «... في ضمن كلام أبي مسعود: وأهل العراق...» .

٦. (ص٤٠٥): «عن خالد الأسود»، وصوابه: «عن خاله الأسود»، هكذا في الأصل والمصادر .

٧. (ص٤٠٨): «متوسط بينهما ... قال: اللهم سبعًا»، وفي المصادر والأصل: «متوسطة بينهما ... قال: اللهم سبع» .

٨. (ص٤١٠): «حدثني شهاب عن سالم ... من ابتاع نخيلًا... للذي ابتاعه إلا أن يشرطه» .

وفي الأصل والمصادر: «حدثني ابن شهاب عن سالم .. من ابتاع نخلًا ... للذي باعه إلا أن يشترط» .

٩. أول (ص٤١٢): «الحسمي»، صوابه: «الجشمي» .

١٠. (ص٤١٢): «ابن عرقدة»،، صوابه: «ابن غرقدة» .

١١. (ص٤٢٨): «يزيد بن عبدالله عن أبي بردة عن أبي موسى»،، وصواب «يزيد»: «بريد» .

١٢. (ص٤٣٠): «فلما هناه كشفه»، وصوابه: «فلما هيأه لشِقِّه».

١٣. (ص٤٣٠): «ترك مثل الخوارج»، صواب «مثل»: «قتل» .

١٤. (ص٤٣٨): «وذكر الحط فقال...»،، وصواب «الحط»: «الخَط» بالخاء المعجمة .

١٥. (ص٤٣٨): «صالح بن عبيدة»، صوابه: «ابن عبيد» .

١٦. (ص٤٤٠): «مالك بن العسب»، صوابه: «القشب» .

١٧. (ص٤٤٥): «عمران بن مليحان»، صوابه: «ابن ملحان» .

١٨. (ص٤٤٧): «قال عبدالله بن محمد»، صوابه: «قال أبو عبدالله» .

١٩. (ص٤٤٩): «ولم يذكر آمنة في الهمزة»، وصواب «آمنة»: «أمينة» .

٢٠. (ص٤٥٢): «وروى عنها ابن أختها»! وصوابه: «ابن أخيها»، وفيما بعد ما يدل عليه .

٢١. (ص٤٥٢): «إبراهيم بن المنذر الحراني»، صواب «الحراني»: «الحزامي» .

٢٢. (ص٤٥٤): «في حديث أُسيدٍ عن أم عطية»، هكذا ضبط «أُسيد» بضم الهمزة، وصوابه: «أسنده عن أم عطية» .

٢٣. (ص٤٥٤): «أنها غير هذه سبرة»، وصوابه: «أنها غير هذه بنت أبي سبرة» .

٢٤. (ص٤٧٢): «كما يتكفَّأ الخباز»، صوابه: «يكفأ أحدكم» .

وأخيرًا: لو قابل المحقق ما عند صالح على «ترجمة أخيه عبدالرحمن لأبيه»[١] -وقد صرح صالح بكثرة النقل منها- لتفادى كثيرًا من الأخطاء؛ من مثل:

١. قوله (ص٣٧٣): «وهو الفسق فيقتضي ذلك التعميم لكل ما سبق من الدواب»، وصواب «ما سبق»: «فاسق» كما عند عبدالرحمن.

٢. (ص٣٨١): «لولا زال الملك»، وصواب (زال): «زوال» .

٣. (ص٣٨٣): «إخبارًا معلقًا بحال»، وصوابه «متعلِّقًا بمال» .

٤. (ص٤١٧): «محمد بن عبيدالله المخرَّمي»، وصوابه: «عبدالله» بالتكبير .

٥. (ص٤٢٨): «حيث يدخلون بالليل»، وصواب «يدخلون»: «يرحلون» .

والأعجب من ذلك كله أن في «الترجمتين» صواب، ونقله المحقق خطأ؛ مثل:

٦. (ص٤٥٧): «لا يحل في شيء من الحادثات، ولا [يحل فيه] شيء من الحوادث»، هكذا الصواب عندهما، وحذف المحقق ما بين المعقوفتين، ووضع بدله: «في»!

٧. (ص٤٥٧) السطر قبل الأخير: «هل يوجد من قول الشافعي»، وصواب «يوجد»: «يؤخذ» .

٨. (ص٤٦٢): «على مكروه وعلى نسيان»، وصوابه: «أو على نسيان».

---

(١) نشرتها عن أصل خطي وثيق، عليه خط عبدالرحمن (مؤلفها)، ولم تنشر (المطبوعة) عنه، فوقعت للباحث فيها أخطاء.

وهكذا لو دقق في السياق لاتضح له المراد ولم يثبته على الوجه الذي عنده، وهو غير متجه؛ مثل:

٩. (ص٤٦٩): «... قربًا من الحضرة بعدًا من النسب»، وصوابه: «قرباء من الحضرة بعداء من النسب» .

١٠. (ص٤٦٩): «أن يقال في مثل ذلك سبأ»، وصوابه: «سباء».

١١. (ص٤٧٠) في بيت شعر: «بإنعام حيا بتكرر»، صواب «حيا»: «يجي»

١٢. (ص٤٧٢): «مفسرًا لما في آخر من قوله»، صواب «آخر»: «آخره» .

١٣. (ص٤٧٤): «فطلع إليه وعزله»، وصوابه: «وعذله» بالذال لا بالزاي ، ولا يستقيم المعنى إلا به .

١٤. (ص٤٧٦): «فوجد شيخنا الوالد -رضي الله عنه- من هؤلاء الأربعة»، وصواب «من»: «بين» .

١٥. (ص٤٧٧) السطر قبل الأخير: «رضي الله عنه»، صواب «عنه»: «عنهما» .

١٦. (ص٤٧٨): «سنيًّا سويًا»، وصوابه: «سنيًّا سنويًا» .

١٧. (ص٤٨٠): «حول لعاصم»، صوابها: «حق لعاصم» .

١٨. (ص٤٨٤): «بقرب المكارم»، وصوابه «بقرب التكارم» .

١٩. (ص٤٨٥): «فاذكر صفاتًا»، وصوابه: «فاذكر صفات» .

٢٠. (ص٤٨٥): «فاشتدوا طريق»، وصوابه: «فابتدوا طريق» .

٢١. (ص٤٨٥): «جمع أهل الشرك»،، صوابه: «تجمع أهل الشرك» .

٢٢. (ص٤٨٥): «ونوحٌ لهائم»، وصوابه: «نوحُ المآتم» .

٢٣. (ص٤٨٦) : «نسخ القدائم»، وصوابه: «الفدائم» بالفاء لا بالقاف .

٢٤. (ص٤٨٧): «وتضعيف علة»، وصوابه: «وتضعيف عدِّه»، وأعاد الخطأ نفسه في (ص٤٩٨).

٢٥. (ص٤٨٧): «فبالجبر يسطر»، وصوابه: «فيا لخير» .

٢٦. (ص٤٨٧): «واكنه قائلًا [له] أبا» .

٢٧. (ص٤٩٧): «وأحكام خلينا»، وصوابه: «وأحكام خليفا» .

٢٨. (ص٤٩٨): «عهاد العلم»، وصوابه: «شهاد العلم» .

٢٩. (ص٤٩٨) السطر الأول: «طيب الخواتم»، صوبها المؤلف في الحاشية إلى «(مسك) الخواتم» .

٣٠. (ص٤٩٨): «مرموقة السكن»، صوابها: «موموقة السكن» .

٣١. (ص٤٩٨): «خليلة وأب»، وصوابها: «حليلة» بالحاء المهملة لا المعجمة، ووضع الناسخ تحتها (ح) علامةً على الإهمال، وتكرر هذا النوع من الخطأ في مواطن؛ منها (ص٥١١): «بالإرسال منخول»، ومنها (ص٥٣٩): «قد اخترما»، ومنها (ص٥٤٢): «وتعطف بالجنان»، مع أن الناسخ أثبت «منخول» و«اخترما» و«بالجنان» بالحاء المهملة، ورسم تحتها في المواطن كلها رمز(ح) للدلالة على ذلك، وهذا تجويد من المؤلِّف، وسيأتي على بابته غيره.

٣٢. (ص٤٩٩): «من حذرها»، صوابه: «من خدرها» .

٣٣. (ص٤٩٩): «أو ينتخبها»، صوابه: «أو يبتغيها» .

٣٤. (ص٤٩٩): «لحجرها»، صوابه: «بحجرها» .

٣٥. (ص٥٠٠): «ردة ذكرها»، صوابه: «زده ذكرها» .

٣٦. (ص٥٠٠): «فضل كذاك ليسرها»، صوابه: «فصِّل كذاك لنشرها» .

٣٧. (ص٥٠٠): «بضرب يرتقي»، صوابه: «تضرب ترتقي» .

٣٨. (ص٥٠٠): «البيوع فأدرها»، صوابه: «التنوع فأدرها» .

٣٩. (ص٥٠٠): «يحور بحيرها»، صوابه: «يجود بجبرها» .

٤٠. (ص٥٠٠): «نسبة أمرها»، صوابه: «يشبه أمرها» .

٤١. (ص٥٠٠): «في سكرها»، صوابه: « في شكرها» .

٤٢. (ص٥٠١): «بلا أجياله»، صوابه: «بلا إجباره» .

٤٣. (ص٥٠١): «لدة لمحجور»، صوابه: «أمة لمحجور» .

٤٤. (ص٥٠١): «فبعسرها»، صوابه: «فبعشرها» .

٤٥. (ص٥٠١): «ما بين معها»، صوابه: «مئتين معها» .

٤٦. (ص٥٠٢): «عشت بطينتي»، صوابه: «عشت بطيبتي» .

٤٧. (ص٥٠٢): «مشارب رضعتي»، صوابه: «مسارب رضعتي» .

٤٨. (ص٥٠٣): «أتت منه قوتي»، صوابه: «أتت منه قومتي» .

٤٩. (ص٥٠٣): «أتتني شبيبتي»، صوابه: «أتتني شيبتي» .

٥٠. (ص٥٠٥): «لي ثلاثين»، صوابه: «لي ثلاثون».

٥١. (ص٥٠٩): «سماط عده»، وفي الحاشية: «كذا في الأصل، ولعل الصواب: أعده» .

قلت: الصواب ما في الأصل، وهو «يمده» .

٥٢. (ص٥١٤): «ما ظنوا وما عملوا»، وصوابه: «ما ظنوا ما زعموا» .

٥٣. (ص٥١٥): «وفي النظائر فرد»، وصوابه: «وفي النُظَّار ففرد».

٥٤. (ص٥١٥): «العلم بالبَشَر»، صوابه: «العلم للبشر» .

٥٥. (ص٥١٦): «عن الستر»، صوابه: «عن السنن» .

٥٦. (ص٥١٦): «أعيذه كله»، صوابه: «أعيذ هيكله» .

٥٧. (ص٥١٧): «وجه الزمان نصير»، صواب الكلمة الأخيرة بالضاد المعجمة لا المهملة .

٥٨. (ص٥٢٦): «والطرف ذو نهر»، صواب الكلمة الأخيرة: «سهر» .

٥٩. (ص٥٢٧): «والعليا إلى الزُّهُرِ»، صوابه: «الزُّهري»، وهي هكذا في الأصل، والسياق يأبى غيرها .

٦٠. (ص٥٣١) آخر سطر: «في مذهب النُّظام والشُّعَّار»، صواب الكلمة الأخيرة: «والنُّثَّار» .

٦١. (ص٥٣٤): «فقل لعديله»، صوابه: بالذال المعجمة .

٦٢. (ص٥٣٧): «الفنا سقما»، صوابه: «الضنا سقما» .

٦٣. (ص٥٣٧): «ففرق الهمُّ»، صوابه: «ففرق السَّهمُ» .

٦٤. (ص٥٣٨): «رآه مرَّ بباب القصر»، صوابه: «رآه من باب قصر الملك».

٦٥. (ص٥٤٠): «ثلاث أبيات»، صوابه: معروف.

٦٦. (ص٥٤٠): «ذكر ترقيمه ولده شيخ الإسلام»، و«ترقيم» لا معنى لها، وصوابه: «ترجمة» .

٦٧. (ص٥٤٠) آخر كلمة فيها: «خفي»، صوابه: «طفي» .

٦٨. (ص٥٤٣): «لوجد النفس»، صوابه: «بوجد النفس» .

٦٩. (ص٥٤٣): «حوى طرفا»، صواب الكلمة الأخيرة بالقاف لا بالفاء.

٧٠. (ص٥٤٥): «لأصل الروض في الألف»، صواب الكلمة الأخيرة: «الأنف» .

٧١. (ص٥٤٥): «في الجرف»، وصوابها: «في الحرف»، وضبطها الناسخ ووضع رمز (ح) مهملة تحت حاء الكلمة، وغفل المحقق في عدة مواطن عن هذا، جمعنا منها ثلاثة مواطن فيما مضى .

٧٢. (ص٥٤٧): «خفي من رشوة كل منطوق»، وصواب «رشوة»: «رسوم» .

٧٣. آخر (ص٥٤٨): «ولا أدناه في مضمار»، وصوابه: «داناه في مضمار» .

٧٤. أول (ص٥٥١): «وأوجب على كل من عتب»، وصوابه: «وواجب على كل من عتب» .

٧٥. (ص٥٥١): «ووفَّقه ووفَّق»، وصوابه: «ووفَّقه وَفْق» .

٧٦. آخر (ص٥٥٢): «وقال عليه السلام: الصبر مطية ...» إلى آخر الأثر، فأثبت الناسخ: «صلى الله عليه وسلم» بدل «عليه السلام»، والمصنف يريد به عليَّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وقال المحقق في تحقيق الأثر: «ذكره ابن القيم في «عدة الصابرين» وعزاه لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وهو الأشبه بالصواب»! فلا معنى لقوله: «وهو الأشبه بالصواب»، ولا داعي للحاشية التي سبقته -أيضًا- .

٧٧. (ص٥٥٣): «في نازح الأوكار»، وصواب «نازح»: «بارح» .

٧٨. (ص٥٥٤): «تعظيم هذا الخطب»، وفي الأصل: «بعظيم هذا الخطب» .

٧٩. (ص٥٥٤): «مشوب الأكدار»، وفي الأصل: «بمشوب الأكدار» .

٨٠. (٥٥٦): «ورتبة الجزاء»، وفي الأصل: «ومرتبة الجزاء» .

ووقع تصرف من المحقق في التقديم والتأخير في بعض المواطن، فخالف الأصل، ولا يوجد مسوغ لذلك؛ من مثل:

١. (ص١٥١) لما ذكر الجمع بين الصلاتين للمتحيرة، وحشره بين اختيارين في المسح على الخف، وحقه أن يتأخر كما في الأصل .

٢. (ص١٦٥): قوله: «ونقل عن شيخ الإسلام –رضي الله عنه– ...» والأسطر الخمسة التي تحته لا صلة لها بالذي قبلها ولا بعدها، وإنما صلتها باختيار سبق (ص١٦٤) ، وحق هذه الأسطر أن توضع بعد ما في (ص١٦٤): «لأنه في معناه وهو ظاهر»، وهو كذلك في الأصل .

٣. (ص٥٥٩)؛ وفيها:

ينقِّح أشكال العلوم بهمَّةٍ	ويبديه للطُّلَّاب جهرًا بلا خفا

كذا فيه: (أشكال) بفتح الهمزة، وصوابه: «إشكال» بكسرها، وحق هذا البيت أن يتقدم عن البيت الذي قبله، وهو هكذا في الأصل .

ومما ينبغي أن يذكر:

إن المحقق أدخل بعض ما في الحواشي في الأصل؛ مثل:

ما في أول (ص٤٢٩) : «يعني: حنيفة الثاني»؛ وهذه حاشية، ووضحها الناسخ بعلامتين، ولم يضع علامة إلحاق، وأغفل (صح) بعدها، فأضرب المحقق عن هذا كله، وأقحمها في الأصل، ولا داعي لذلك .

ومع هذا فقد أسقط إثبات بعض الحواشي؛ كما في (ص٤٦٨): «وقال [إن قال قائل]: هل لهذه الواردات التي يذكرها الصوفية ...»، وما بين المعقوفتين من حاشية الأصل، وقبله: «ولعله»، وأدخلها المحقق في الصلب، ولم يشر إلى ذلك .

وأهمل ما في حاشية الأصل على آخر بيت (ص٥٥٩)؛ حيث أثبت الناسخ بحذاء (بازنا) في الحاشية: «يعني: ابن سريج».

وكرر المحقق في (ص٤١٩) عبارة: «ولم يذكره المصنف هنا، وذكره في ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة»، وأثبت في الحاشية:

«في الأصل بعد هذا: ولم يذكره ..» إلى قوله: «عن أبي هريرة»، وقال على إثره: «ولعله سهو من المؤلف»، فكأنه غفل عن حذفها!!

هذه **ملاحظات تخص مادة الكتاب، وصلبه، ولم أدقق في فحص حواشيه، وما أثبته المعلق في الهوامش**، ولكن انتبهت من خلال النظر العجل إلى الأمور الآتية:

أولًا: عجلة المحقق على وجه جعلته يهمل العزو والتوثيق في مواطن عديدة جدًّا .

ثانيًا: ما ذكر توثيقه لم يستفد منه في تقويم النص وإثباته على وجه يوافق ما في الأصل المعتمد في التحقيق، وسبقت أمثلة كثيرة عليه.

ثالثًا: كان همُّ المحقق التوثيق فقط، ولذا وضع عناوين كتب في الحاشية، ولم يذكر فيها الجزء والصفحة، وترى ذلك في القسم الأخير من الكتاب؛ انظر حواشي الصفحات (٢١٤ ، ٢٤١ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، ٤٦١)، ولعله يذكر المصدر، ولم يذكر ما فيه، كما تراه في حاشية (ص٢٦٧).

رابعًا: لم يهتد المصنف إلى أشياء، ونص على ذلك في حواشي عدة صفحات؛ مثل:

١- (ص٩٧) عند قصيدة أبي حيان في مدح الإمام الشافعي -وهي ستون بيتًا- ، وذكر أنه لم يقف على ما بعد البيت الحادي عشر منها؛ قال: «ولم

أقف على بقية الأبيات في مصدر آخر»! ولذا وقعت له فيها تحريفات وتصحيفات، لم أشر إليها فيما تقدم، وقد عثرت لها –ولله الحمد- على أصل خطي في سبع ورقات، وكذا في مخطوط «الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب»، وبعضها –زيادة على ما وقفت عليه- في «توالي التأنيس» لابن حجر، وقوَّمت النص منها، وتبيَّن لي من بعضها أن الصواب ما في هذه المصادر لا ما في الأصل .

٢- قوله (ص٩٦): «لم أهتد إليه –أي: الحديث- بهذا الإسناد في «حلية العلماء»».

قلت: العبارة لغو لا فائدة منها؛ فإن المصنف أسنده من طريق أبي نعيم ولم يعزه لـ «الحلية»! وكتب أبي نُعيم الحديثية وأجزاؤه كثيرة جدًّا .

٣-قوله (ص١٠٤) عن قولة ابن المبارك «أثر الخلوق في ثوب صاحب الحديث ...»: «لم أهتد إليه عن ابن المبارك» .

قلت: ساق المصنف من طريق أبي عبدالله الرازي؛ وهو الشيخ الأجل أبي عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، المعروف بـ (ابن الحطاب) (٤٣٤-٥٢٥هـ)، وهذه المقولة في «مشيخته» المطبوعة، بانتقاء أبي طاهر السلفي (رقم٧٤) ومن طريقه جماعات، كما ذكرته في نشرتي للكتاب.

وأنوِّه هنا بأمرين:

الأول: ما خرجه المحقق عن خالد بن يزيد قوله في: «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٥١) بنحوه .

والعجب أن قولة ابن المبارك: «أثر الخلوق ...» في «الجامع» نفسه قبل هذه المقولة دون واسطة بينهما؛ فهي برقم (٥٠٩)، ومقولة ابن يزيد برقم

(٥١٠) في الصفحة نفسها! ولكن ساقه الخطيب مختصرًا هكذا: «الحبر في الثياب خلوق العلماء» .

الثاني: من كان عارفًا بالبلقيني يعلم أنه كان يُقْرِئ «مشيخة أبي عبدالله الرازي»[١] فالوصول إليها، وتخريج المقولة منها سهل لمن كان ذا دراية بأحوال هذا العَلَم .

٤-هنالك تعليقات في الكتاب لا داعي لها؛ مثل (ص١١١) عند كلامه على (إبراهيم الهروي)، وذكر المصنف من وثقه ومن ضعفه، ثم قال: «والجرح مقدَّم»، وذكر المحقق في الحاشية: «يوضحه قول ابن الصلاح إذا اجتمع في شخص ...»! وكان ينبغي للمحقق أن يحرر سبب التضعيف، وقد فعلتُ، وتبيَّن لي أنه راجع إلى المذهب، وهذا سبب مفسَّر لا يعمل به عند التحقيق، ولذا قول «والجرح مقدَّم» ليس بصحيح، وجل الحواشي من هذا الباب، ليس فيها تحقيق للمسائل!

٥-مما يدل على عدم معرفته بكتب البلقيني أنه عرف بـ «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» بقوله: «وقد صدر بتحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن» والأمر ليس كذلك، ووضحته في كتابي «مؤلفات البلقيني» (رقم ١٣٥).

٦-ومما يدل على عدم معرفته بالسراج، قوله في التعليق على (ص١٣٠): «ذكر الغزي في «بهجة الناظرين» (ص٣٠) أن التقي السبكي كان هو الذي تولى خطبة السراج على بنت ابن عقيل»، وهذا لا وجود له إلا في خيال المحقق! وأخطأ فهم كلام الغزي!

---

(١) ذكرتُ جماعة من العلماء ممن سمعها منه في كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (التراجم ١١، ١٣٢، ١٤٥، ١٩٨، ٢١٢، ٢٣٥، ٤٥٧)، ونقلت منها كثيرًا في كتابي «معجم شيوخ الإسلام البلقيني» (الأرقام ٩ ، ٢١ ، ٢٢).

٧-ومما يدل على ذلك قوله (ص١٣٢): «كذا في الأصل! وهي ليست من نمط كلام المتقدمين» .

قلت: بل من نمطهم؛ قالها ابن حجر في حق (عبدالرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني)، وتتبع ذلك مما لا فائدة منه.

ومن بابته قوله (ص ٨٧) في الهامش (٤) معلِّقًا على قول صالح: «أخبرنا ... أبو حفص بن أبي الفتح الحافظ»: «كذا في الأصل، وهو غير متجه، ولم يتبين لي وجهه».

قلت: متجه، ولا يحتاج إلى هذا التسويد، فـ (أبو الفتح) هي كنية والد عمر، وأسند عنه بهذه الصيغة غير واحد، ومنهم ابن حجر العسقلاني في مواطن كثيرة؛ تراها في كتابي «معجم شيوخ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (الأرقام ١٤، ٥٦، ٥٩، ٦١، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٣٨، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٦٤، ٢٦٥).

٨-قوله (ص٣٢٥) في الحاشية: «لم أهتد إليه في مظنته من «الأم»» .

قلت: هو فيه (٨/ ٢٣٧-ط الوفا) .

٩- قوله (ص٢٣١) عن (ابن بُشرى): «لم أهتد إلى ترجمته» .

قلت: له ترجمة في «طبقات الشافعية» (١/ ٢٣١) للإسنوي، و«الطبقات الوسطى» (ص٢٥) لابن السبكي، و«العقد المذهب» (ص٥٢) رقم (١٠٣) .

١٠-قوله (ص٢٣٣): «لم أهتد إليه في «الشرح الكبير»»[١].

قلت : هو فيه (٤/ ٤٢) .

١١-قوله (ص٢٨٤): «لم أهتد إليه في «النهاية»» .

---

(١) كررها في التعليق على (ص٢٤٠) .

قلت: هو فيه (٨/ ٣٦٥) .

ووجدتُ –دون تتبع ولا بحث ولا فتش– أخطاءً في التعليقات أو العزو؛ مثل:

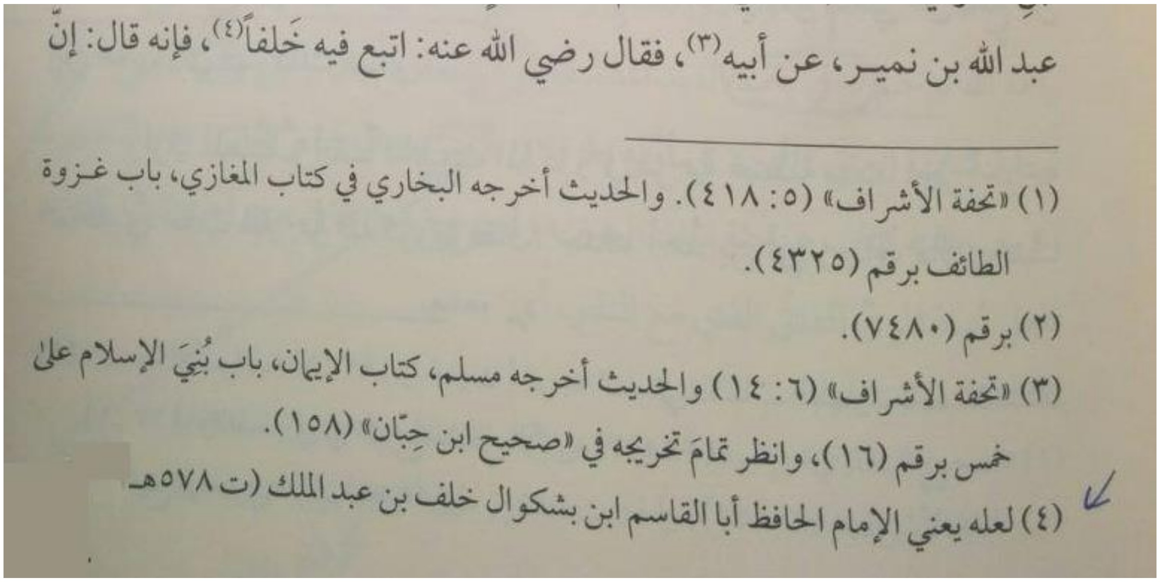
١٢–(ص٤٠٠) هامش (٢): «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٩٨) وهذا خطأ حتمًا، صوابه: (٧/ ٤٤٥) .

١٣–(ص٤٠١) ترجم لـ (خلف)[١] الذي تبعه المزِّي، فقال في الحاشية «لعله يعني: الإمام الحافظ أبا القاسم ابن بشكوال خلف بن عبدالملك (ت٥٧٨هـ)» .

قلت: سبحان ربي! من لا يعرف من أهل التحقيق والصنعة الحديثية خلف بن محمد الواسطي صاحب «أطراف الصحيحين»، مات بعد الأربع مئة بيسير؟ وقد سماه المزي مقدمة «تحفة الأشراف» (١/ ١٠٢)، وله ترجمة في «السير» (٧/ ٢٦٠) وغيره، والعجب أن المحقق في تقديمه لـ «التجرد والاهتمام» (١/ ٦٥) جزم أن خلفًا هو الحافظ الدمياطي شرف الدين خلف بن عبدالمؤمن! فلا أدري ما هو سبب هذا التناقض، ولعل أحد التعليقين ليس له! إن وسَّعنا تحسين الظن!

---

(١) سقط من (فهرس الأعلام) .



عبد الله بن نميـر، عن أبيه[٣]، فقال رضي الله عنه: اتبع فيه خَلفاً[٤]، فإنه قال: إنّ

(١) «تحفة الأشراف» (٥: ٤١٨). والحديث أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غـزوة الطائف برقم (٤٣٢٥).

(٢) برقم (٧٤٨٠).

(٣) «تحفة الأشراف» (٦: ١٤) والحديث أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بُنِيَ الإسلام على خمس برقم (١٦)، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (١٥٨).

(٤) لعله يعني الإمام الحافظ أبا القاسم ابن بشكوال خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ

هامش (٤) للمحقق في «ترجمة السراج البلقيني» (ص ٤٠١) في التعريف بـ (خلف) –وهو خطأ–

عن أبيه(٤). قال السِّراج البُلْقيني رحِمَه الله: اتَّبعَ فيه خَلَفاً(٥) فإنّه قال: إنّ مُسْلماً أخرجه في المناسك، وهذا الذي ذكره خَلَفٌ والمِزِّيُّ وَهِما فيه، فالحديثُ أخرجه مسلم في «الإيمان» عن محمد بن عبد الله بن نُمَيْر عن أبيه، وعلىٰ تقدير أن يكون مسلمٌ أخرجه في المناسك فقد أخرجه في الإيمان، فلا بُدّ مِن ذكْرِ أن مسلماً أخرجه في الإيمان.

هذا، وإنّ في «ترجمة البلقيني» لفَصْلاً نافعاً ممّا تعقَّب به السِّراجُ كلامَ الشيخين: الرافعيِّ والنووي في «الشرح الكبير» و«الروضة» علىٰ التوالي وهو فَصْلٌ مشحونٌ بالفوائدِ. فمِن ذلك ما كتبَه علىٰ حاشية الرافعي: «فيمن أحدَثَ بعد غَسْلِ جميع بَدَنِه إلّا رِجْلَيْه أنّ عليه غَسْلَ الرِّجْلَيْن عن الجنابةِ مُقَدَّماً ومؤخَّراً ومتوسّطاً، ويغسل سائرَ الأعضاءِ عن الحدَث علىٰ الترتيب وقال(٦): هذا هو الأصحُّ، واختيارُ ابن سُرَيْج وابن

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٩٥٣).

(٢) «ترجمة السراج البلقيني» ص٣٩٠.

(٣) أخرجه البخاري (٨) ومسلم (١٢٠) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٥٨).

(٤) انظر: «تحفة الأشراف» (٦: ١٤) وهو على الصواب في العَزْوِ إلى كتاب «الإيمان» من «صحيح مسلم» وليس فيه العَزْوُ إلى كتاب «الحجّ»، فلعلّ الإمامَ البلقيني قد وهم في هذا الموطن.

(٥) يعني الحافظ الدمياطي شرف الدين خلف بن عبد المؤمن رحِمَه الله.

(٦) يعني الإمامَ الرافعيَّ في «الشرح الكبير» (١: ٣٥٩).

هامش (٥) من «التجرد والاهتمام» (١/ ٦٥) لمحقق «ترجمة السراج البلقيني» نفسه، وفيه تعريف آخر بـ (خلف)؛ وهو خطأ -أيضًا-

١٤-قوله عن «مختصر البخاري» للقرطبي في حاشية (ص٣٤٥): «كذا قال المصنف، ولم أهتد إلى المقصود منه، فللقرطبي مختصر مشهور لصحيح مسلم، وله عليه شرح جليل مطبوع»!

قلت: «مختصر البخاري» محفوظة نسخه الخطية، وطبع حديثًا، والنقل الذي عند البلقيني فيه (٤/ ٧)، ومنه يظهر أن هذا –كغيره- تسويد لا فائدة منه!

١٥-قوله (ص٤٧٢) في تخريج حديث: «آل محمد كل تقي إلى يوم القيامة»: «ذكره السيوطي في «الفتح الكبير» (١/ ١٥)، وعلم فيه على الطبراني في «الأوسط»، ولم أهتد إليه فيه» .

قلت: الحديث فيه (٣/ ٣٣٨) رقم (٣٣٣٢-ط الحرمين) وفي غيره، كما تراه في تخريجي له، ورمَز له السيوطي في «الجامع الصغير» بالضعف، ولم يذكر ذلك المحقق، مع أن المصنف قال: «وصححه بعض الحفاظ»، ولم يزد! و«الفتح الكبير» ليس للسيوطي! وإنما هو ليوسف النبهاني، ومذكور في ترجمته!

والملاحظات على تخريجات المحقق كثيرة، وفيها عوز وخلل، وعلق القارئَ بتخريجات الشيخ المحدِّث شعيب الأرناؤوط –رحمه الله تعالى-، ومع هذا فلم تسلم من قصور ظهر لي بمجرد النظر دون كبير عناء، ولم أعمل على تتبعها ودراستها، وهذا لا يجدي، لكن لا بد من ذكر بعض الأمثلة المهمة:

١٦-(ص٤٨١) عزى حادثة شقِّ الصدر إلى «مسند أحمد» (١٩/ ٢٥١) و«صحيح ابن حبان» (٦٣٣٤)، وهي في «صحيح مسلم» (١٦٢) بعد (٢٦١) .

١٧-سكت المحقق في (ص٤٧٩-٤٨٦) على عدة أحداث في السيرة، أوردها السراج في نظمه ولم تثبت، ولم يخرج منها إلا القليل؛ كحادثة نسج العنكبوت على الغار، ويفهم من التخريج أنه يمشيه، والصحيح خلاف ذلك، وينظر التفصيل في «السلسلة الضعيفة» (١١٢٨ ، ١١٢٩) لشيخنا

الإمام الألباني و«أحاديث الهجرة» (ص١٣٨-١٤٣) للباحث سليمان السعود .

١٨-عزى في التعليق على (ص٢٨٥) حديثًا لـ «مسند أحمد»، وهو في «صحيح البخاري» (٣٠٩٤) .

١٩-قوله في الصفحة نفسها: «سبق تخريجه» .

قلت: بل سيأتي (ص٣٨١) من نشرته .

٢٠-قوله (ص٣٨٢) عن رواية علقها البخاري :

«أخرجه البخاري ...»، والمقرر عند المحققين، والذي استقرت عليه كلمة المخرجين أنه لا يقال فيما علقه البخاري: «أخرجه» وقد تجوَّز جمعٌ وصنعوه، وهو متعقَّب، وبيَّنته بتتبُّع وتوجيه في كتابي«العراق في أحاديث وآثار الفتن» (ص٢٦٤ ط الثانية).

٢١-(ص٤٠٣): «والحديث المذكور سبق تخريجه» .

قلت: سبق عنده (ص٢٧٥)، وقال في الحاشية هناك -أيضًا-: «سبق تخريجه» .

٢٢-عزى حديثًا لأبي يعلى، وأطلق، ولا يراد به إلا «المسند»، والحديث ليس فيه، وإنما هو في «معجمه»، فكان ينبغي أن يقيد العزو .

٢٣-مما ينبغي أن يلفت النظر إليه أنه لم يخرج كثيرًا من الآثار، لا التي ساق المصنف ألفاظها، وإن كانت معزوة لـ «صحيح البخاري» كما تراه -مثلًا- في (ص٣٢٦) أو غيره، ومن باب أولى إهماله الآثار الإشارية، والمقطوعات[١]، وكذا لا يعتني بتخريج ما نقله المصنف من مذاهب

---

(١) أسند المصنف مقولة الفضيل بن عياض: «ما من أحد من أهل العلم إلا وفي وجهه نضرة، لقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**نضَّر الله امرأً سمع حديثًا**» وخرج المرفوع، وأهمل مقولة الفضيل!

الصحابة والتابعين، على المعتاد عند أهل الصنعة الحديثية، ويتضح هذا جليًّا لمن يقارن تخريجنا مع تخريجه .

* **أما مقدمة التحقيق فقد تضمَّنت:**

١. كلمة المشرف العام على مشروع المكتبة البلقينية؛ الدكتور إياد أحمد الغوج، قال عن البلاقنة (السراج وولديه):

«وقد عكفنا على هذه الأُسرة الكريمة، نجمع شتيت أخبارها، وتراجم أعيانها، ومتفرَّق مخطوطات تأليفها، ثم كلفنا ثلة من مجيدي المحققين ليقوموا على خدمتها»، وسرد عناوين (المجموعة الأولى) ومن قام بخدمتها، ثم سمى من قام على العمل العلمي لهذه المجموعة، وختم ذلك بقوله: «... والأستاذ حمزة فرحان، الذي تتبَّع كثيرًا من الأصول الخطية التي عمل عليه المحققون» .

وهذا يقوِّي ما تبرهن عندي أن محقق «الترجمة» عمل على تحقيقها بمهارته اللغوية، وقدرته على ضبط النص، بمعزل عن أصولها الخطية، أو بتعبير أدق: مع عدم مراجعة جميع ما في الأصل، وإلا فلا تتصور الأخطاء السابقة، سواء من سقط أو تحريف أو تصحيف .

٢. مقدمة المحقق؛ وتشتمل على:

أ. مكانة البلقيني الفقهية، وزعم فيها (ص١١) أن «السراج البلقيني كان عظيم العناية بتصانيف إمام الحرمين الجويني، والعز بن عبدالسلام، وكلاهما من أعيان المتكلمين في مقاصد الشريعة ...» إلى آخر كلامه، وهذا زعم يحتاج إلى برهان، نعم؛ ظهرت له عناية بمحاكمة العز في فروع نسبها للشافعية، ودرس مدى صحتها في المذهب، وتعقبه في كثير

منها في كتابه «الفوائد الجسام»، وأما تصانيف إمام الحرمين، فلا أعلم للبلقيني عملًا خاصًّا بها .

ب. ولم يعقد مقارنة وافية بين صنيع صالح وصنيع أخيه عبدالرحمن في (ترجمة) كل منهما –على حدة– لأبيه .

ولم يعرفنا بشيوخه (ص٨٠-٨١) ولا بتلاميذه (ص٨٤-٨٥)، وخلط في كتبه، ووقع تصحيف وتحريف ظاهر في (ذكر شيء من مروياته) (ص٨٦-١١١) .

وأما ما ساقه صالح من تعقبات والده على شيخَي المذهب الرافعي والنووي، وكذا على عبدالغني المقدسي في «العمدة» وشرح ابن دقيق العيد عليها، وعلى المزي في «تحفة الأشراف» وعلى أبي حيان النحوي في المسائل النحوية والصرفية؛ فلم تدرس الدراسة الوافية من قبل المحقق، ولم يتضح للقارئ وجه الصواب فيها، ولابن حجر في بعضها مناقشات مهمة مع السراج البلقيني، وذلك في بيان مؤاخذاته على صالح في «ترجمته لأبيه».

ج. ثم عرف المحقق (ص١٣-١٦) بمخطوطة الكتاب، ولم يستوف الكلام عليها، والعجب! أنه أخطأ في (ص١٦) في اسم والد المقرظ لها وهو (ابن المغلي)؛ فأثبته (محمدًا) وهو (محمود)، وأسقط بعده كلمة (وحده) بعد (الحمد لله)، وهي في الأصول.

٣. ترجمة علم الدين البلقيني .

افتتحها بما صنعه ابن حجر معه، وقال عن ترجمته له : «ركبت متن الاعتساف، وكسفت من شمس العلم البلقيني».

وقال عنها –قبل– : «هي إلى الزراية عليه، والإهانة له، وتعداد مثالبه، وفضح مستوره، وتلطيخ منشوره، أقرب من كونها ترجمة تاريخية منصفة، وكأن الرجل كان عريًّا عن الفضائل، وأن قُصاراه أن يكون لصًّا من لصوص القضاء، يجمع بين دناءة النفس والطمع والحمق ... إلى آخر ما قرفه به الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني»!

ولم يدرس العلاقة بين ابن حجر والعلم لبلقيني، وما هي دوافعه إلى هذه الترجمة، وهل بقيت العلاقة بينهما بهذه الصورة في جميع الأوقات! نعم؛ نقل عن صالح في «الترجمة» التي تتكلم عن نقدها رثاء ابن حجر، ووصفه صالح بقوله: «رثاه الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ»، وعلق المحقق عليه بقوله: «وفي هذه إشارة إلى طرف مودة وفضل توقير بين الرجلين».

ولم يسُق عن ابن حجر ما يدل على ذلك، بل سبق عنه نقيضه! واضطراب[1] المحقق في هذا بسبب عدم تتبع العلاقة بينهما، وبيان أثر ذلك على التلاميذ، ولا سيما السخاوي والسيوطي.

واستعرض صنيع بعض مترجميه، كابن تغري بردي، والسخاوي، والسيوطي .

ووقع للمحقق فيها عوز وأخطاء؛ مثل:

١. (ص٢١) زعمه أن ابن حجر شيخ للعلم البلقيني، وكان صالح يكذب هذا بشدَّة.

(١) لا سيما أنه في مقدمة تحقيقه لـ «التجرد والاهتمام» (١٠/١) أقر طعن ابن حجر في صالح البلقيني، ثم تراجع عنه في «الترجمة» (ص ٢٢ – ٢٣).

٢. (ص٢٣-٢٤) زعمه أن السراج هجر أم صالح قبل موته بعشر سنين؛ لأن أخته لما حضرت من بلقينة ذكرت له أنها أرضعته، وكان صالح يكذب هذا الخبر -أيضًا- .

٣. (ص٢٤-٢٥) قال: «قرأ على والده تصنيفه في الفقه المسمى «التدريب» الذي كتبه له ولأخيه عبدالخالق».

الحق أن الشيخ أملى الكتاب على ولديه صالح وعبدالرحمن، وليس على عبدالخالق! وذكره على الجادة في التعليق على (ص٤٥-٤٦) .

٤. (ص٢٦-٣١) ترجم فيه لـ (ثمانية) من شيوخ صالح، وجلهم أعيان شيوخه، وفاته عدد كبير، وجم غفير، وبلغوا عندنا في دراسة حافلة لصالح قرابة (١٦٠) شيخًا .

٥. (ص٣١-٤٣) ترجم فيه لـ (ثمانية) من (تلاميذه)، وزعم أن المادة عن أخبار تلاميذه نزرة يسيرة، ولولا ما وصل إلينا من أخبار الشمس السخاوي والجلال السيوطي لكان أمر الحديث عن تلاميذه أمرًا في غاية الصعوبة!!

كذا قال! ونسي إجازات صالح لتلاميذه، وكتب الأثبات والمشيخات المشحونة بروايتهم عن صالح، وهي كثيرة وغزيرة، وقد تتبعتُ ذلك، وبلغ عددهم عندي قرابة (٢٣٠) تلميذًا .

٦. (ص٤٣-٤٩) ذكر فيه (تصانيفه) وعدَّ منها (٢٣) مؤلَّفًا، وفاته عدد ليس بقليل .

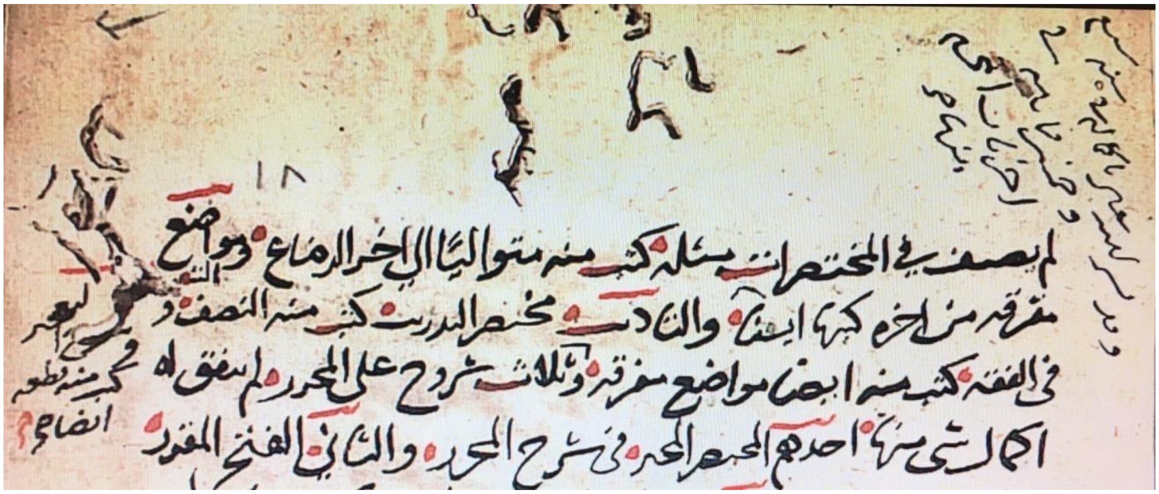
ومما فاته -أيضًا- ذكر النسخ الخطية للموجود منها .

ومما أخطأ فيه:

أ. قوله (ص٤٦): »ذكر حاجي خليفة أن العلم البلقيني قد اختصر «التدريب» في كتاب سماه: «التأديب»، وربما كان من باب السهو والخطأ، فإنني لم أجد ذكرًا لهذا الكتاب عند متقدِّمي المؤرخين ممن لهم عناية بأخبار العلم البلقيني»!!

قال أبو عبيدة: هذا من العجب! فإن «التأديب» مذكور في «ترجمة صالح لأبيه» (١/ ١٨٨) رقم (٢٧-بتحقيقي) ضمن مؤلفات السراج لا ولده العلم، وذكره له غير واحد، ثم كشفت عنه بتحقيق القيام فوجدته فيه (ص١١٥)، وقال عنه صالح: «كتب منه النصف»، ومن عجيب ما وقع في (ص ١١٥) في متن الكتاب قول صالح البلقيني وهو يعدِّد مصنفات أبيه :

«و«التأديب مختصر التدريب» كتب منه النصف، وكتب منه قطعة –أيضًا-، (و«التعجيز في الفقه» كتب منه –أيضًا- مواضع متفرقة)، و«شرح التعجيز» كتب منه قطعة –أيضًا- ...»، وما بين الهلالين من كيس المحقق أو الناسخ له، وفاته بعد «كتب منه النصف»: «و«مختصر اللباب في الفقه» كتب منه ...» إلى آخر المزبور، علمًا بأن «مختصر اللباب» مما أثبت على الحاشية، ومما لحقه طمس، وقدَّره المحقق: (و«التعجيز»)، ولم يذكر أحد للبلقيني هذا الكتاب، وذكرتُه في كتابي «مؤلفات البلقيني» في (القسم المنحول) بناء على هذا الخطأ! وهذه مصورة خط صالح بذلك:



(ق١٨) من خط صالح البلقيني في «ترجمته لأبيه»، ويظهر الطمس في الحاشية التي على اليسار، ويظهر منها خطأ المحقق في إثبات «التعجيز في الفقه» من مؤلفات البلقيني، وعدم تدقيق المحقق في نسبة «التأديب»، وأنه من مؤلفات السراج البلقيني، وعدم تنبهه لصواب عبارة صاحب «كشف الظنون»

وهذا يؤكد ما قررناه من عدم تدقيق مقابلة المحقق على الأصل الذي اعتمده، بل لعله اتكأ على منسوخة عمل عليها!

ثم دققتُ في عبارة حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٨٢) فوجدتُ فيه تحت «التدريب» ما رسمه: «ثم اختصره، وسماه «التأديب» لولده علم الدين صالح المتوفى سنة ثمان وستين وثمان مئة، تكملة لهذا الكتاب».

وهنا ملاحظتان:

الأولى: أوهمت العبارة أن السراج اختصر الكتاب، وسماه «التأديب» من أجل ولده صالح؛ وهذا ليس بصحيح، والصواب:

«ولولده علم الدين... تكملة لهذا الكتاب» بزيادة (الواو) قبل «لولده».

الثانية: قد يفهم أن تكملة صالح لـ «التأديب»! وهذا غير صحيح، وإنما تكملته لـ «التدريب»، انظره بحرفه في كتابنا «مؤلفات البلقيني».

وكيفما كان؛ فهذه مضايق تحتاج إلى تدقيق، وترك العجلة وأصحاب (المكتبة البلقينية) –إن كانوا كفؤًا– تعجَّلوا، فالأخطاء التي عندهم كثيرة، تظهر بالتدقيق والمراجعة، ويحرص القائمون على المشروع على سترها وعدم بيانها، وتقتضي الأمانة التنصيص على ذلك، وظهر ذلك جليًّا في «ترجمة شيخ الإسلام قاضي القضاة جلال الدين البلقيني» تصنيف أخيه علم الدين صالح بن عمر البلقيني، وهو (الثاني) من (المكتبة البلقينية)، وسيأتي –إن شاء الله تعالى– بيان ذلك مفصَّلًا في (الحلقة الثانية) من هذا (التقويم).

ب. قوله (ص٤٦): «تبييض المهمات» للإسنوي وإكماله، حيث بيض ما كتبه والده، وأكمل صنيعه، فجاء في أربعة مجلدات ضخمات».

وهذا خطأ بيقين، فـ «المهمات» للإسنوي، وكتاب الشيخ «الملمات برد المهمات» هو مذكور في «الترجمة» (١١٤)، وقال صالح: «كتب منه –أيضًا– أجزاء مفرقة»، وهو على الجادة في المصدر الذي اعتمده –وهو «الذيل على رفع الإصر» (ص١٧٢)–، ولكن لم يفهم كلامه، وعبارته – وهو يسوق عناوين مصنفات صالح–: «وبيض ما كتبه والده على «المهمات» في أربعة مجلدات ضخمة، وفيه إكماله لنفسه».

قلت: والذي (كتبه والده على «المهمات») هو «الملمات»، فلا تعارض.

ج. (ص٤٨) ذكر له «أجوبة على أسئلة منظومته» ومثّل لها بمثال واحد أورده البقاعي، فيما نقل عنه السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (١٧٤).

قال أبو عبيدة: ووقفتُ له على جواب فتوى في (ثمانية أبيات) سينية، أودعتها في جمعي لـ «فتاوى صالح» (٤٥٤-٤٥٥) -أيضًا-، وآخر في آخر كتابه «أسئلة وردت على كاتبه من ثغر دمياط المحروس» (ص٢١٢- بتحقيقي)، وجوابه في ثلاثة أبيات ميمية .

د. ختم مسرد كتبه بتقاريظ على مصنفات لمعاصريه ، وذكر ثلاثة تقاريظ لثلاثة كتب؛ هي:

١. تقريظ على «الرد الوافر» للإمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي .

٢. تقريظ على «منسك» الشريف عبدالوهاب الحسني الشافعي.

٣. تقريظ على كتاب «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» لتلميذه الشمس السخاوي .

قال أبو عبيدة: فاته غيرها؛ مثل:

١-تقريظ «الطريقة المحمدية» للبرْكوي.

٢-تقريظ «مسألة الساكت» لبرهان الدين السوبيني .

٣-تقريظ «شرح الاستعاذة والبسملة» للسيوطي .

٤-تقريظ «شرح الحوقلة والحيعلة» للسيوطي .

٥-تقريظ «الباعث على ما تجدد من الحوادث» لمحمد البلاطُنسي .

٦-تقريظ «تصحيح مختصر التبريزي» لعبدالقادر الحسيني المعروف بـ (ابن المظفر) .

٧-تقريظ «الجامع المفيد في صناعة التجويد» لجعفر السنهوري المقرئ .

٨-تقريظ «مائدة الجياع وسكردان الشباع» لعلي الغَزولي .

٩-تقريظ بعض تصانيف أحمد بن موسى القاهري .

وأودعتها جميعًا في آخر «ثبت مسموعات صالح البلقيني وغيره» (ص٢٢٣ - ٢٦٩) .

*** مؤاخذات أخرى مهمة على تحقيق الترجمة:**

حوت هذه «الترجمة» على عدة رسائل للإمام سراج الدين البلقيني، ولم يشر لذلك محققها، وما نبه عليه، على الرغم من أهمية ذلك، وقد أسعفني ذلك في الوقوف على أصول خاصة لهذه الرسائل، جعلتها أصولًا مساعدة مع الأصل الذي بخط المصنف، وكشفنا عنها في مقدمة التحقيق، وبلغ عددها (٧)، وقد قدمناه.

وهنالك مؤاخذات على «الترجمة»، أومأ إليها المحقق بنقله عن السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (ص١٧٢) بقوله: «وعليه -أي: صالح- فيها - أي: «الترجمة»- مؤاخذات كثيرة».

وقد كشف عن بعضها شيخه ابن حجر، ولم ينبه المحقق على شيء من هذه المؤاخذات، مع أن مؤاخذات ابن حجر على «الترجمة» ما زالت محفوظة بخطه، ووضعناها في آخر تحقيقنا لـ «الترجمة»، مع أشعار السراج التي لم يسقها صالح في «ترجمة أبيه»، مع «شرح صالح لمنظومة أبيه في المسائل التي يزوِّج فيها الحكام»، وله في الموضوع نفسه قصيدة أخرى؛ وهما في

«الترجمة» (٤٩٩ – ٥٠٢)، مليئان بالتحريف **على وجه لا يكاد أحد من أذكياء الدنيا أن يفهم المراد منها بالرسم المثبت! وتتبع ذلك يطول.**

ومما لحظته في المنشور من (المكتبة البلقينية) ذلك التناقض بين المحققين حول السراج البلقيني وولديه وكتبهم، وسيأتي التمثيل عليه في (الحلقات القادمة).

وأختم هذه الحلقة بالتنويه على الفرق الكبير بين من يتخصص لخدمة تراث عالم، وبين تقسيم تراثه على مجموعة من الباحثين! فالأول يعرف خفاياه وينتبه لأمور لا يدركها الآخرون، والله من وراء القصد.

وكتبه من رأس القلم

أبو عبيدة مشهور بن حسن

آل سلمان

عمان – الأردن